مجلة العمارة والتخطيط، م٢٧(٢)، ص ص ١٨٣-٢٠٤، الرياض (٢٠١٥م/ ١٤٣٦هـ)

مفردات البعد المكاني في الخطط الإستراتيجية بالمملكة العربية السعودية : منهج تحليل محتوى

أحمد جارالله الجار الله **حسين علي الربح**

قسم التخطيط الحضري والإقليمي

كلية العمارة والتخطيط بجامعة الدمام

halribh@gmail.com *pro_ajj@hotmail.com*

قدم للنشر في ٦/ ١١/ ١٤٣٤هـ؛ وقبل للنشر في ٤/ ٤/ ١٤٣٥هـ

ملخص البحث. حظي التخطيط الإستراتيجي المكاني اهتماماً ملحوظاً في العقدين الماضيين من قبل العديد من الجهات ومختلف التخصصات وعلى جميع المستويات. فكان محل اهتمام الجهات العامة والخاصة على المستوى العالمي والقاري والإقليمي والمحلي. برز هذا الاهتمام الكبير في التخطيط الإستراتيجي في المملكة العربية السعودية في العديد من الخطط الإستراتيجية في الاونة الاخيرة حيث صدرت أكثر من سبع إستراتيجيات منذ بداية الألفية الثالثة، التي تناولت معظم الجوانب والقطاعات لعل أولها الإستراتيجية العمرانية للمملكة العربية السعودية. هدف هذه الدراسة هو وصف وتحليل وتقويم مفردات البعد المكاني في الخطط الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية من الناحية المكانية والتي تُمثل بُعداً هاماً لكل إستراتيجية. وبمراجعة العديد من الدراسات السابقة اتضح بأن هناك مفردات مكانية تكررت في أغلب دراسات التخطيط الإستراتيجي تدل على أهمية هذه المفردات المكانية حيث تشمل هذه المفردات عدة جوانب بيئية واقتصادية واجتماعية مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة. وظفت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى كمنهج وأسلوب للبحث وتبين من خلال الدراسة أن هناك تبايناً شديداً في المفردات المكانية بين الإستراتيجيات الوطنية للمملكة العربية السعودية. ومن خلال المقارنة بين الإستراتيجيات وخطة التنمية التاسعة كان هناك بون شاسع في التركيز على المفردات المكانية في الخطة التاسعة وندرتها الواضحة في معظم الإستراتيجيات. وعند تقويم تلك الإستراتيجيات من خلال المفردات المكانية بالإستراتيجية العمرانية اتضح افتقارها الحاد لمعظم تلك المفردات، الأمر الذي ينبغي ملاحظته من قبل متخذي القرار والمسؤولين عن التخطيط الإستراتيجي في القطاعات المختلفة بالمملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: البعد المكاني، الخطط الإستراتيجية، تحليل المحتوى، المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

حظي التخطيط الإستراتيجي المكاني اهتماماً ملحوظاً في العقدين الماضيين من قبل العديد من الجهات ومختلف التخصصات وعلى جميع المستويات. فكان محل اهتمام الجهات العامة والخاصة على المستوى العالمي والقاري والإقليمي والمحلي. وتكاتفت العديد من التخصصات العلمية في إبرازه، فكان نتاج مشترك لمفكرين في علوم الإدارة والتنظيم والتخطيط والعلوم الإستراتيجية والجغرافيا والاقتصاد والبيئة. فكان لهذا الاهتمام انعكاس واضح في مجال التخطيط الحضري والإقليمي تمثل في تغير اهتمامه التقليدي بالتركيز على تخطيط استخدامات الارض إلى التركيز على التخطيط الإستراتيجي المكاني حيث ظهر هذا الاهتمام في أدبياته وتطبيقاته بشكل مكثف منذ بداية الألفية الثالثة.

برز هذا الاهتمام الكبير في التخطيط الإستراتيجي في المملكة العربية السعودية في العديد من الخطط الإستراتيجية في الأونة الاخيرة حيث صدرت أكثر من سبع إستراتيجيات منذ بداية الألفية الثالثة، التي تناولت معظم الجوانب والقطاعات لعل أولها الإستراتيجية العمرانية للمملكة العربية السعودية.

هنا يبرز تساؤل أساسي هو، هل هذه الإستراتيجيات تعكس مفردات البعد المكاني للتنمية، أحد الاهداف الإستراتيجية الرئيسة، الذي يتكرر في كل خطط التنمية الخمسية منذ صدورها في ١٩٧٠ م. هدف هذه الورقة هو الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية: ـ

١. ما هي أهم المفردات المكانية التي ينبغي أن تتضمنها خطط التنمية الإستراتيجية كما تعكسها أدبيات التنمية المكانية؟
٢. أي من الخطط الإستراتيحية في المملكة العربية السعودية تظهر فيها هذه المفردات المكانية بشكل واضح؟
٣. أي من هذه الإستراتيجيات تعكس مفرداتها المكانية الأهداف المكانية لخطة التنمية الخمسية التاسعة للمملكة العربية السعودية؟
٤. أي من هذه الإستراتيجيات أكثر توافقاً في مفرداتها المكانية مع مفردات الإستراتيجية العمرانية للمملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث:

بناءً على تساؤلات الدراسة، فإن هدف البحث النهائي سيحقق من خلال تحقيق المهام التالية: ـ

١. استشفاف المفردات المكانية من خلال مراجعة الأطر والمفاهيم النظرية للتنمية المكانية.
٢. وصف كمي لتكرارات مفردات التنمية المكانية في الخطط الإستراتيجية السعودية.
٣. عقد مقارنة بين تكرارات مفردات التنمية المكانية في الخطط الإستراتيجية السعودية مع تكراراتها في

خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية.

٤. تقويم تكرارات مفردات التنمية المكانية في الخطط الإستراتيجية السعودية ومدى توافقها مع مفردات التنمية المكانية مع الإستراتيجية العمرانية للمملكة العربية السعودية.

١- نظريات ومفاهيم التنمية المكانية:

للإجابة عن السؤال الأول وتحقيق الهدف الأول للبحث المُتمثل في تكوين إطار نظري للدراسة ستُركز الدراسة على نظريات ومفاهيم التنمية المكانية والدراسات التطبيقية التي من خلالها سوف يتم تحديد المفردات المكانية الهامة التي يجب أن تدخل في التحليل والتي على ضوئها تحدد المعلومات المطلوبة. بالإضافة الى ذلك فإن المراجعة النقدية ستمكن الباحث من تحديد أنسب طرق جمع المعلومات، ومنهج التحليل المناسب الذي يحقق هدف البحث وتمكينه من إنجازه.

١-١ مفهوم التنمية المكانية وهدفها: ـ

التنمية المكانية Spatial Development تعني بلوغ الهيكل المكاني للتنمية في أي مكان وفي أي زمان مستوى من التطور ملائماً لتعزيز عملية التوازن الإقليمي ودعمها بشكل كفء، أي أنّها تمثل الجوانب الموقعية والمكانية للتنمية المستدامة، إذ إنها تدمج الأهداف الموقعية بالأهداف القطاعية القومية، ومن ثَّم فإنه لابد من النظر إليها نظرة شمولية تشمل الاقتصاد والبيئة والانسان بشكل كامل على أساس مستوى الحيز المكاني (Hansen 1968).

والتنمية المكانية تسعى إلى تحقيق اهداف عدة، حيث إنها ترمي بوجه عام إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم بشكل يوفر تقارباً في مستوى المعيشة والتقليل من الاتجاهات التلقائية في مجال الهجرة وتوطن الصناعة وتوزيع الخدمات، وتخفيض حدة البطالة، وتحسين مستوى الأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لرفع معدل النمو، ويُمكن حصر تلك الأهداف في النقاط التالية:

تحقيق التوازن الأقليمي بحيث لا يكون هناك تأثيرات سلبية على نمو وتطور الأقاليم أو المناطق المجاورة كاستنزاف الإمكانات التنموية أو هدر الموارد.

الارتقاء بمستويات التنمية في الاقاليم، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في الجوانب الهامة المرتبطة للارتقاء بمستويات المعيشة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي الى التنمية المستدامة.

رفع مستوى الاستخدام النوعي والكمي في الأقاليم والتقليل من حركة الهجرة الداخلية للسكان ما بين الأقاليم، ولا سِيَّما الهجرة من الريف إلى المدينة، وبذلك تقلل ظاهرة ترييف المدينة من الانتشار.

توليد تجمعات حضرية، فالتحضر يعني زيادة سكان المدن عن طرق الانتقال من الريف إلى

المدن أو تغيير الريف من حياة ريفية إلى حضرية، وما يرتبط بذلك من تغيير في أنواع المهن والأنماط السلوكية للأفراد.

إحداث تغيرات بيئية من خلال الأخذ بمبدأ التنمية المكانية المستدامة، التي تؤكد على حماية البيئة والتوازن الإقليمي.

تعميق مستوى الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، مِمَّا سيعزز من القدرة الدفاعية للبلد تجاه الأخطار الخارجية (Aiden and Morgan, 1974).

١-٢ المفاهيم والأطر النظرية:

يأتي مفهوم أقطاب النمو Growth Pole كأحد أهم الأطر النظرية التي حاولت تفسير التباين في التنمية المكانية. وتندرج تحت مظلة هذا الإطار النظري العديد من المفاهيم والمصطلحات المرادِفة التي تُركز على شرح وتفسير التنمية المكانية.

لعل أبرز مفاهيم التنمية المكانية مفهوم أقطاب النمو الذي قدمه الفرنسي فرانوا بيروكي عام ١٩٥٥م والذي يذهب إلى أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت، ولكن يظهر على شكل نقاط أو أقطاب نمو وبكثافة مختلفة في بعض الأماكن العقدية التي تتشكل في أماكن اقتصادية Economic Spaces أو في أماكن جغرافية Geographic Spaces، هي غالباً المستوطنات الحضرية الكبيرة التي تعمل كمراكز للنمو كونها تختلف في تخصصاتها الوظيفية من ناحية، ومن ناحية أخرى في إمكانياتها الموضعية، مما يجعلها نقاط إشعاع لأنواع التحديث Innovation، وهذا النمو ينتشر من خلال قنوات مختلفة وبصورة غير متساوية إلى القطاعات والأماكن الأخرى.

ويفسر مفهوم أقطاب النمو عملية النمو بوجود صناعات قيادية Propulsive Industries في تلك الأماكن الاقتصادية أو في الأماكن الجغرافية تعمل على اجتذاب العديد من الصناعات الأخرى مكونةً معها روابط أمامية Forward Linkage وروابط خلفية Backward Linkage تعمل مجتمعه على إيجاد بنية أساسية متطورة في المكان الذي تتواجد فيه، كل ذلك يُؤدي إلى استقطاب صناعات وخدمات أخرى و التي بدورها تستقطب صناعات وخدمات تساهم في بناء بنية تحتية جديدة وهكذا دواليك بما يسمي بالمزايا المشتقة Diverted Advantages مما يجعل المراكز الحضرية تلعب الدور الرئيس في تغيير النظم الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في الأقاليم المختلفة (غنيم، ١٩٩٨م).

ومن المفاهيم المهمة تحت مظلة أقطاب النمو مفهوم السببية الدائرية المتراكمة Circular Cumulative Causation الذي قدمه ماردال Myrdal ١٩٥٧م، التي تذهب في تفسير التنمية المكانية إلى الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية على الحيز المكاني للإقليم بين المركز الذي تمثله المناطق الحضرية والأطراف الذي تمثله منطقة النفوذ،

مما يؤدي إلى التخلخل الإقليمي وزيادة الفوارق الإقليمية التي تنتج عن نوعين من العمليات: الأولى تدعى عملية التأثير الارتدادي السالبة Backwash Effects والتي تتمثل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة وكذلك رأس المال والبضائع من منطقة النفوذ إلى المركز للمزايا السابقة الذكر المتوفرة في المراكز. أما العملية الثانية فتدعى بالتأثير الانتشاري الموجب Positive Spread Effects حيث يبدأ تأثير التنمية من المركز باتجاه الأطراف أي منطقة نفوذه. وتزداد سرعة الآثار الانتشارية للمركز كلما كان المركز يتمتع بدرجة كبيرة من النمو والتي عادة ما تكون مرتبطة بالسياسة التنموية الرسمية الموجهة للإقليم. (Myrdal, 1957)

أما مفهوم القطبية Polarization فهو يشبه إلى حد بعيد مفهوم السببية الدائرية المتراكمة مع بعض الاختلاف في التسميات للعمليات المؤدية للتنمية المكانية، فقد استبدلت تسمية العملية الثانية وهي التأثير الارتدادي باسم عملية الترشيح Trickling Down Effects وهذه العملية الأخرى مرتبطة بالسياسة الرسمية الموجهة للإقليم (Hirschman,1958).

ويذهب البعض بأن الانتشارية ليس لها أي علاقة بالسياسات الرسمية الموجهة للإقليم، وأنها تنتقل بشكل آلي من المركز إلى الأطراف عندما تصل عملية التنمية في قطب التنمية إلى درجة معينة أطلق عليها الانقلاب الاستقطابي، حيث تتلاشى ظاهرة الاستقطاب وتبدأ مرحلة اللامركزية على الحيز المكاني للإقليم وتتقارب مستويات التنمية على جميع مناطق ذلك الأقليم (Rondinelle, 1985).

١-٢-٢ مفهوم المركز والأطراف:

أما مفهوم المركز والأطراف Center and Periphery فقد حاول أن يفسر التنمية المكانية من خلال العلاقة بين المركز ممثلاً في الأماكن الحضرية والأطراف ممثلةً في مناطق نفوذها، فيذهب إلى أن التنمية المكانية تمر بأربع مراحل هي (Freidman, 1972):

مرحلة النمط المكاني المستقل Independent Spatial Pattern: تتواجد المراكز بصورة مبعثرة ومنعزلة عن بعضها البعض على الحيز المكاني للإقليم، وكذلك تضعُف العلاقة بينها وبين مناطق نفوذها.

مرحلة السيطرة الحضرية Urban Primacy: حيث يبرز أحد المراكز كقطب رئيس على مستوى كامل الإقليم يسيطر على جميع الحيز المكاني للإقليم.

مرحلة المراكز الفرعية Emerging Secondary Centers: وفيها تظهر بعض المراكز الفرعية التي تسيطر على بعض مناطق النفوذ الخاصة بها على الحيز المكاني للإقليم منافسة بذلك المركز الحضري الرئيس.

مرحلة التسلسل الهرمي Rank Size: وفيها تظهر العديد من المراكز الحضرية وتتحسن العلاقات بينها وبين مناطق نفوذها مؤدية لنشر وتوزيع متوازن للتنمية على الحيز المكاني للإقليم.

١-٢-٣ نظرية المكان المركزي Centarl Place Theory:-

تقدم نظرية المكان المركزي تفسيراً مناسباً للتنمية المكانية حيث تستعرض نموذجًا مناسبًا يشرح علاقة مراكز التجمعات السكانية فيما بينها على الحيز المكاني من خلال نموذج توزيع وظيفي متدرج تقوم فيه المراكز الكبيرة بإنتاج كافة السلع وتقديم الخدمات المتوفرة في المراكز الثانوية إضافة لخدمات وسلع أكثر كلفة وأقل استخداما. فالمفهوم يقوم على أن الحجم الحدي لتقديم الخدمات والسلع Threshold الذي يمثل اقل عدد من المستفيدين من الخدمة او المحتاجين للسلعة حتى تصبح مجدية اقتصادياً، أما مفهوم نطاق الخدمة Range فهو المسافة التي يرغب المستهلكون في قطعها والتي تفرض قيودًا هيكلية تفضي بالنهاية لنموذج توزيع متوازن للمراكز من حيث تكاليف الإنتاج والتوزيع على الحيز المكاني للإقليم ، ومن ناحية أخرى فالنظرية تقدم نموذجًا تنمويًا مناسبًا تكون فيه المراكز بمثابة الأدوات المحركة للمناطق الفرعية المتخصصة ضمن اقتصاد الحيز المكاني للإقليم فالتوزيع الفعلي للمراكز على الحيز المكاني يتبع أكفأ وأفضل سلوك تنموي ، فهو بذلك نموذجًا مثاليًا للتنمية المكانية . وأخيراً فالنظرية تُمكِن من تمييز مستويات مختلفة من المراكز تبعًا لأهميتها النسبية في التسلسل الهرمي استنادا إلى عدد ونوعية الخدمات والسلع المقدمة في كل مستوى من المستويات والأنماط المختلفة (Christaller,1966).

٢-١ الدراسات التطبيقية المتعلقة بالتخطيط المكاني

نظراً لأهمية دراسة ابعاد التخطيط الإستراتيجي المكانية والتي تتكون من ثلاثة جوانب رئيسة (إستراتيجية – استدامة – تخطيطية) فإن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع هي محور اهتمام كثير من الباحثين، والهدف من مراجعة الدراسات السابقة هو تسليط الضوء على الجوانب الهامة والمدروسة في إستراتيجيات التنمية المكانية وتحديد المفردات المرتبطة بالجوانب الرئيسة، بالإضافة إلى التعرف على النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحثون السابقون. من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي يمكن تمييز ثلاث مجموعات منها على النحو الآتي:

٢-١-١ المجموعة الأولى: الدراسات العالمية الأجنبية

كثير من الدراسات ركزت على إستراتيجيات التنمية المكانية وتطرقت إلى الأبعاد الأساسية (المكانية – الإستراتيجية – المستدامة –التخطيطية) منها :

دراسة التروك (Altrock, 2006) والتي تناولت مفردات مكانية عديدة تحت كلٍ من الجوانب الرئيسة. فشمل جانب الاستدامة على العدالة الاقتصادية الاقليمية، حماية البيئة، جودة الحياة، العدالة الاجتماعية الاقليمية. بينما الجانب الإستراتيجي تضمن مفردات الحيز المكاني، التنمية المكانية، والتوازن الاقليمي، والهيمنة الحضرية. أما بالنسبة للجانب التخطيطي فشمل على التنمية

الشاملة، ومحاور التنمية.

وأما دراسة اولسين (Olesen, 2011) فركزت من حيث الاستدامة على مفردات الضمان الاجتماعي، العدالة الاقتصادية الأقليمية، المحافظة على البيئة، والتوازن الأقليمي. بينما من الناحية الإستراتيجية شملت على مفردات نشر التنمية، أقطاب النمو، الأطراف، والهوامش. بينما تطرق الجانب التخطيطي إلى مفردات التنمية الشاملة، التسلسل الهرمي، مراكز التنمية، ومحاور التنمية.

وتأتي دراسة أدم وولدن وهريس (Adams، Alden & Harris, 2005) لتتناول في جانب الاستدامة كلاً من العدالة الاقتصادية الاقليمية، وحماية البيئة. أما الجانب الإستراتيجي فشمل على مفردات الحيز المكاني، التنمية المكانية، ونشر التنمية، بينما تضمن الجانب التخطيطي على مفردات التنمية الحضرية، التنمية الريفية، تباين التنمية، ومحاور التنمية.

أما دراسة المجلس المحلي لبيغاسوس (Pegasus, 2011) فتناولت في جانب الاستدامة على مفردات التوازن الاجتماعي، التوازن الاقتصادي، التنمية البيئية، والتوازن الاقليمي. أما الجانب الإستراتيجي فتطرق إلى مفردات نشر التنمية، والحيز المكاني. بينما شمل الجانب التخطيطي على مفردات التنمية الشاملة، مراكز التنمية، إمكانات الحيز المكاني، التسلسل الهرمي، والتنمية الحضرية.

دراسة الحكومة المحلية إيرلندا (Ireland, 2002) تضمنت في جانب الاستدامة على جودة البيئة، مفردات التوازن الاجتماعي، والتوازن الاقليمي. أما الجانب الإستراتيجي فشمل مفردات الحيز المكاني، التنمية المكانية، نشر التنمية، الهيمنة الحضرية، وأقطاب النمو. بينما شمل الجانب التخطيطي على مفردات مراكز التنمية، والمزايا النسبية، وإمكانات الحيز المكانية، والتباين.

دراسة جمهورية سولفينيا (Slovenia, 2004) تناولت في جانب الاستدامة كلا من مفردات النمو الاقتصادي، النمو الاجتماعي، وجودة المعيشة. اما الجانب الإستراتيجي فتضمن مفردات التنمية المكانية، نشر التنمية، اقطاب النمو، الأطراف، والحيز المكاني. بينما تناول الجانب التخطيطي على مفردات التنمية الشاملة، التسلسل الهرمي، وامكانات الحيز المكانية.

وجاءت دراسة مولر (Mueller, 2009) لتركز في جانب الاستدامة على مفردات حماية البيئة، التوازن الاجتماعي، والتوازن الاقتصادي. أما الجانب الإستراتيجي فتضمن مفردات الحيز المكاني، الانتشار، وأقطاب النمو. بينما تناول الجانب التخطيطي على مفردات إمكانات الحيز المكاني، المزايا النسبية، محاور التنمية، مراكز التنمية، والتنمية الشاملة.

٢-٢-١ المجموعة الثانية: الدراسات العربية

يلاحظ بأن هناك قلة في الدراسات العربية

التي تناولت موضوع الدراسة، حيث إن أغلب الدراسات المحلية والعربية تناولت بعض الجونب المرتبطة بالتنمية المكانية كالتباين المكاني، محاور التنمية، إضافة الى الحيز المكاني. ومن تلك الدراسات:

دراسة (غنيم، والعناتي، ٢٠١١م) والتي تطرقت إلى مفرادات مكانية مرتبطة بالجوانب الرئيسية (الاستدامة-الإستراتيجية-التخطيط) ففي جانب الاستدامة شملت الدراسة مفردات التوازن الاقليمي، العدالة الاقتصادية الاقليمية، والعدالة الاجتماعية الاقليمية. بينما تضمنت الدراسة في الجانب الإستراتيجي مفردات نشر التنمية، والتنمية المكانية. أما الجانب التخطيطي فتطرقت الدراسة إلى مفردات تباين التنمية، مراكز التنمية، ومحاور التنمية.

أما دراسة (المصري، والسقا، ٢٠١١م) فتناولت في جانب الاستدامة كلاً من مفردات التوازن الاقليمي، والعدالة الاقتصادية الاقليمية. بينما الجانب الإستراتيجي فتطرقت الدرسة إلى التنمية المكانية، أقطاب النمو، نشر التنمية، المدى الزمني. أما الجانب التخطيطي فتضمنت الدراسة على مفردات التنمية الشاملة، المزايا النسبية، إمكانات الحيز المكاني، محاور التنمية، ومراكز التنمية.

وتأتي دراسة (عبد الحميد، ٢٠٠٩م) لتتناول في جانب الاستدامة على مفردات التنمية البيئية، والعدالة الاجتماعية الاقليمية، والعدالة الاقتصادية الاقليمية. بينما في الجانب الإستراتيجي فتناولت الدراسة مفردات الحيز المكاني، التنمية المكانية، ونشر التنمية. أما في الجانب التخطيطي فتناولت الدراسة مفردات مراكز التنمية، وإمكانات الحيز المكاني.

في حين أن دراسة (الوتار، ٢٠٠٨م) تناولت في جانب الاستدامة على مفردات التنمية البيئية، التوازن الاجتماعي، والتوازن الاقتصادي. بينما في الجانب الإستراتيجي فتناولت الدراسة مفردات نشر التنمية، الأطراف، الهوامش، والحيز المكاني. أما في الجانب التخطيطي فتناولت الدراسة مفردات مراكز التنمية، إمكانات الحيز المكاني، المزايا النسبية، ومحاور التنمية.

أما دراسة (عبدالعال، ١٩٩٢م) فتناولت في جانب الاستدامة كلا من مفردات التوازن الاقليمي، حماية البيئة، النمو الاقتصادي، والنمو الاجتماعي. بينما الجانب الإستراتيجي فتناولت الدراسة مفردات التنمية المكانية، نشر التنمية، المدى الزمني، أقطاب النمو، الأطراف. أما بالنسبة للجانب التخطيطي فتضمنت الدراسة على مفردات التنمية الشاملة، المزايا النسبية، امكانات الحيز المكاني، محاور التنمية، ومراكز التنمية.

وأخيراً دراسة الهيئة العامة للتخطيط العمراني بمصر(٢٠٠٨م) فتناولت في جانب الاستدامة مفردات التوازن الاقليمي، العدالة الاقتصادية الإقليمية، والعدالة الاجتماعية الإقليمية. بينما في

الجانب الإستراتيجي فتطرقت إلى مفردات التنمية المكانية، ونشر التنمية. أما الجانب التخطيطي فتضمنت الدراسة مفردات التنمية الشاملة، والمزايا النسبية، إمكانات الحيز المكاني، محاور التنمية، مراكز التنمية، وتباين التنمية.

٢-٣-١ المجموعة الثالثة: الدراسات التطبيقية على االمملكة العربية السعودية

دراسة (الجارالله، والضيوفي، ١٩٩٨م) فتناولت في جانب الاستدامة عدداً من المفردات المكانية كالعدالة الاقتصادية الاقليمية، التوازن الاقليمي. اما الجانب الإستراتيجي فشمل على مفردات الهيمنة الحضرية. بينما شمل الجانب التخطيطي على مفردات تباين التنمية، التسلسل الهرمي، إمكانات الحيز المكاني، والمزايا النسبية.

أما دراسة (الخضيري ٢٠٠٢م) فتناولت في جانب الاستدامة كلاً من مفردات التوازن الإقليمي، حماية البيئة، النمو الاقتصادي، والنمو الاجتماعي. بينما الجانب الإستراتيجي فتطرق إلى التنمية المكانية، نشر التنمية، المدى الزمني، وفرة الموارد الإقليمية، الحيز المكاني. أما الجانب التخطيطي فتضمن على مفردات التنمية الشاملة، المزايا النسبية، إمكانات الحيز المكاني، محاور التنمية، مراكز التنمية، محاور التنمية، والتسلسل الهرمي.

وتاتي دراسة (النفاعي ٢٠٠٦م) لتُركز من حيث الاستدامة على مفردات التوازن الإقليمي، ووفرة الموارد الاقليمية. بينما شملت من الناحية الإستراتيجية على مفردات التنمية المكانية ونشر التنمية. بينما تطرق الجانب التخطيطي إلى مفردات التنمية الشاملة، التسلسل الهرمي، مراكز التنمية، إمكانات الحيز المكاني، المدن الكبرى، المدن المتوسطة، والمدن الصغيرة.

وتأتي دراسة (الجارالله، والنعيم، ٢٠٠٦م) لتركز في جانب الاستدامة على مفردة التوازن الإقليمي. أما الجانب الإستراتيجي فشمل على مفردة التنمية المكاينة. بينما تناول الجانب التخطيطي على مفردات تباين التنمية وإمكانات الحيز المكاني.

٢-٤ خلاصة مراجعة الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة من حيث مفرادات التنمية الإستراتيجية المكانية، فقد ركزت الدارسات والأطر النظرية على مفردات مكانية هامة ينبغي أن تتضمنها خطط التنمية الإستراتيجية ولقد تم استشفاف تسعة عشر مفردة مكانية ستكون أساس التحليل في هذه الدراسة حيث ستظهر في الجداول اللاحقة.

٣-منهج وأسلوب التحليل

تتبع الدراسة منهج تحليل المحتوى كمنهج وأسلوب للبحث حيث يعرف تحليل المحتوى بأنه عبارة عن طريقة بحث يتم تطبيقها من أجل

الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى أسلوب الاتصال (كتاب، تقرير، خطة، إستراتيجية، شريط مسجل، برنامج اذاعي أو تلفزيوني ... إلخ).

إن تحليل المحتوى يعتمد على الرصد التكراري المنظم لوحدة التحليل المختار سواء كانت كلمة أو موضوع أو مفردة أو شخصية أو وحدة قياس وذلك لتحقيق هدف معين. ويعتمد منهج تحليل المحتوى اساساً على التكميم أي الاسلوب الكمي في التحليل ويطبق لتحقيق أغراض مختلفة منها: الوصف الكمي للظاهرة المدروسة من خلال الرصد التكراري لوحدة التحليل المختارة، المقارنة بغرض مقارنة مدى تكرار ظاهرة معينة بظاهرة أخرى، أو التقويم لإصدار حكم معين على الاتجاه الغالب حول قضية معينة في مصدر المعلومات. (العساف ٢٠١٠م).

ولتحقيق هدف الدراسة وصف وتحليل وتقويم مفردات البعد المكاني في الخطط الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية من الناحية المكانية، فإن منهج تحليل المحتوى هو أنسب طرق البحث، حيث إن منهج تحليل المحتوى سيُطبق بغرض الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى الإستراتيجيات والذي يركز على الحصر الكمي لمفردات البعد المكاني في الخطط الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية بهدف وصفها ومقارنتها وتقويمها.

ولحساب الرصد التكراري للمفردات المكانية فإنه قد تم الحصول على نسخة إلكترونية لكل إستراتيجية من الإستراتيجيات الوطنية عن طريق المواقع الألكترونية للوزارات المختصة، وبعد ذلك تم رصد تكرارات المفردات المكانية الهامة المستشفة من الدراسات السابقة عن طريق حساب تكرارات المفردات المكانية في كل إستراتيجية على حده.

علماً أن الحالات الدراسية – الخطط الإستراتيجية التي سوف تتضمنها هذه الورقة البحثية هي: علماً أن الحالات الدراسية – الخطط الإستراتيجية التي سوف تتضمنها هذه الورقة البحثية هي: الإستراتيجية الوطنية للاسكان، الإستراتيجية الوطنية للصناعه، الإستراتيجية الوطنية للنقل، الخطة الإستراتيجية لصحة، إستراتيجية التوظيف السعودية، إستراتيجية السياحة الوطنية، والإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني بالإضافة للإستراتيجية الوطنية العمرانية والتي سوف تستخدم كمعيار للتقويم.

٤-تحليل المعلومات

بعد تحديد متغيرات الدراسة (المفردات المكانية) للإستراتيجيات سيتم حساب الرصد التكراري للمفردات المكانية في الحالات الدراسية – الخطط الإستراتيجية على النحو التالي:

أولاً: وصف تكرارات المفردات المكانية في الخطط الإستراتيجية السعودية.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١) أن هناك تباين شديد في تكرار المفردات المكانية بين الإستراتيجيات الوطنية للمملكة العربية السعودية، حيث كان تكرار بعض المفردات المكانية أكثر من غيرها من المفردات الاخرى، فكانت الاستراتيجية الوطنية للصناعة الأكثر تكراراً، تليها إستراتيجية التوظيف السعودية، ثم الإستراتيجية الوطنية للإسكان. بينما كانت تكرارت المفردات المكانية قليلاً جداً في الإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني، وإستراتيجية السياحة الوطنية والإستراتيجية الوطنية للنقل.

الجدول رقم (١): تكرارا المفردات المكانية في الخطط الإستراتيجية

المفردات المكانية	التكرارات بالإستراتيجيات							المجموع
	الصناعة	الإسكان	التوظيف	الصحة	الاقتصاد	السياحة	النقل	
المدن الكبرى	٠	٩	١٦	٢	٠	٠	٢	٢٩
حماية البيئة	١٢	٣	٠	٢	١	١	١	٢٠
التوازن الإقليمي	٦	٢	١	١	٠	٠	٠	١٠
مراكز التنمية	١	١	٥	٠	٠	٠	٠	٧
تباين التنمية	٢	٠	٠	١	٢	٠	٠	٥
محاور التنمية	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٥
المدن الصغيرة	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٥
العدالة الاجتماعية الإقليمية	٠	٠	٠	٢	٠	١	٠	٣
تنمية ريفية	٠	١	٠	٠	٠	٢	٠	٣
المزايا النسبية	١	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٣
المدن المتوسطة	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢
التنمية المكانية المستدامة	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢
التنمية المكانية	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١
وفرة الموارد الإقليمية	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١
الهيمنة الحضرية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
نشر التنمية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الحيز المكاني	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
العدالة الاقتصادية الإقليمية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تنمية حضرية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	٢٦	٢٢	٢٢	١٣	٦	٤	٣	٩٦

كما لوحظ أن جميع الإستراتيجيات قد خلت تماماً من عدد من المفردات المكانية كالهيمنة الحضرية، نشر التنمية، الحيز المكاني، العدالة الاقتصادية الإقليمية، والتنمية الحضرية.

وللتعرف على توزيع التكرارات في تلك الإستراتيجيات عُمد إلى حساب مقاييس الإحصاء الوصفي لها كما في الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢) : مقاييس الوَصف الإحصائي لتكرارات مفردات البعد المكاني في الخطط الإستراتيجية الوطنية السعودية

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation	Skewness	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Statistic	Std. Error
Large Cities	7	0	16	4.14	2.314	6.122	1.575	.794
Environmental Protection	7	0	12	2.86	1.565	4.140	2.371	.794
Regional Balance	7	0	6	1.43	.812	2.149	2.041	.794
Development Centers	7	0	5	1.00	.690	1.826	2.300	.794
Inequality of Development	7	0	2	.71	.360	.951	.764	.794
Hubs Development	7	0	3	.71	.474	1.254	1.450	.794
Small Cities	7	0	5	.71	.714	1.890	2.646	.794
Regional Social Justice	7	0	2	.43	.297	.787	1.760	.794
Rural Development	7	0	2	.43	.297	.787	1.760	.794
Comparative Advantages	7	0	2	.43	.297	.787	1.760	.794
Medium Cities	7	0	2	.29	.286	.756	2.646	.794
Sustainable Spatial Development	7	0	1	.29	.184	.488	1.230	.794
Spatial Development	7	0	1	.14	.143	.378	2.646	.794
Availability of Regional Resource	7	0	1	.14	.143	.378	2.646	.794
Urban Primacy	7	0	0	.00	.000	.000	.	.
Spread of Development	7	0	0	.00	.000	.000	.	.
Spatial	7	0	0	.00	.000	.000	.	.
Regional Economic Justice	7	0	0	.00	.000	.000	.	.
Urban Development	7	0	0	.00	.000	.000	.	.

تبين بيانات الجدول السابق لقيم مقاييس الاحصاء الوصفي، أن هناك تفاوتاً كبيراً بين تكرار المفردات المكانية في الإستراتيجيات الوطنية السعودية. فعند مراجعة قيم المتوسطات الحسابية (means)، يتضح أن هناك فروقاً كبيرة في متوسطات تكرارات المفردات المكانية تراوحت بين صفر وأربعة. يعزز ذلك ان قيم الانحرافات المعيارية (Standard Devation) التي كانت أكبر من المتوسطات لكل مفردة من المفردات المكانية في كل الإستراتيجيات. فمثلاً مفردة المدن الكبيرة كانت قيمة المتوسط ٤,١٤ بينما قيمة الانحراف المعياري ٦,١٢. يؤيد كل ما سبق قيم معاملات الالتواء

Skewness التي أظهرت أن هناك قيماً عالية موجبة قريبة من (+ ٣)، أي أن تباينها شديد يجعل منحنى توزيعها التكراري ملتوي جهة اليمين، مما يعني أن أكثر القيم تقترب من الصفر، بينما القيم كبيرة محدودة جداً والشكل رقم (١) يوضح التوزيع التكراري للمفردات المكانية في الإستراتيجيات الوطنية.

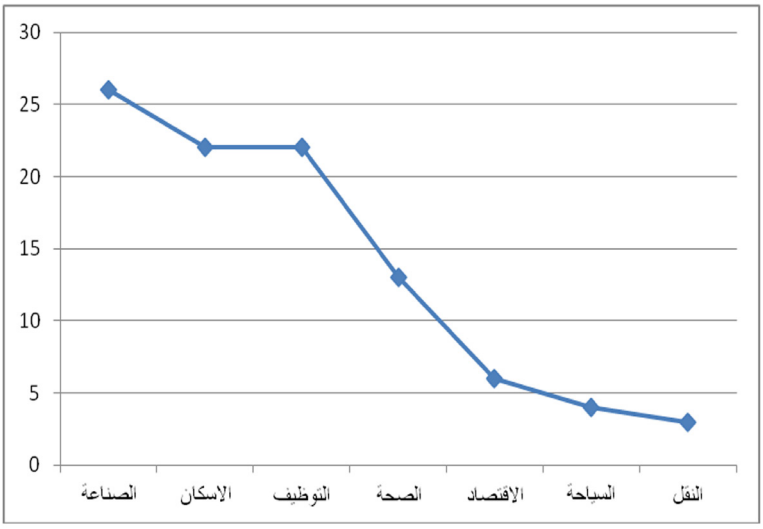

الشكل رقم (١) التوزيع التكراري لإجمالي المفردات المكانية للاستراتيجيات الوطنية

عليه يمكن تصنيف الإستراتيجيات الوطنية بناء على إجمالي تكرارات المفردات المكانية في كل منها إلى ثلاث فئات كما هو موضح في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣) : تصنيف الإستراتيجيات بناءً على إجمالي تكرارات المفردات المكانية

التصنيف	الإستراتيجية
إستراتيجيات ذات تكرارات عالية (أكثر من ٢٥)	الصناعة
إستراتيجيات ذات تكرارات متوسطة (٢٤ – ١٥)	الإسكان – التوظيف
إستراتيجيات ذات تكرارات منخفضة (اقل من ١٥)	الصحة – الاقتصاد – السياحة – النقل

يلاحظ أن الإستراتيجية الوطنية للصناعة هي الوحيدة التي صنفت في المستوى الأول وهي بذلك أفضل الإستراتيجيات التي تشمل أعلى تكرارات للمفردات المكانية. يأتي بعدها في المستوى الثاني وبقيم متوسطة كل من إستراتيجية الإسكان والتوظيف. بينما بقية الإستراتيجيات كانت قيمها منخفضة جداً فاحتلت المستوى الثالث وهي إستراتيجيات الصحة، وبعيدة المدى للاقتصاد، والسياحة، وللنقل.

ثانياً: مقارنة تكرارات المفردات ألمكانية في الخطط الإستراتيجية مع تكراراتها في خطة التنمية التاسعة.

من أجل الإجابة على السؤال الثاني وتحقيق الهدف الفرعي الثاني للبحث عُمد لمقارنة تكرارات المفردات المكانية بتكرارات الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ م). والجدول رقم (٤) يوضح تكرارات المفردات المكانية في الخطط الإستراتيجية الوطنية مقارنة بخطة التنمية التاسعة.

الجدول رقم (٤) :تكرارات المفردات المكانية في الخطط الإستراتيجية الوطنية مقارنة بخطة التنمية التاسعة

المفردات المكانية	خطة التنمية التاسعة	الإستراتيجيات							المجموع
		الصناعة	الإسكان	التوظيف	الصحة	الاقتصاد	السياحة	النقل	
حماية البيئة	٢١	١٢	٣	٠	٢	١	١	١	٤١
المدن الكبرى	١١	٠	٩	١٦	٢	٠	٠	٢	٤٠
التوازن الإقليمي	٩	٦	٢	١	١	٠	٠	٠	١٩
محاور التنمية	٧	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	١٢
مراكز التنمية	٦	١	١	٥	٠	٠	٠	٠	١٣
المدن المتوسطة	٢	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٤
تباين التنمية	١	٢	٠	٠	١	٢	٠	٠	٦
المدن الصغيرة	١	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٦
التنمية المكانية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢
نشر التنمية	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
العدالة الاجتماعية الإقليمية	٠	٠	٠	٠	٢	٠	١	٠	٣
تنمية ريفية	٠	٠	١	٠	٠	٠	٢	٠	٣
المزايا النسبية	٠	١	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٣
التنمية المكانية المستدامة	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢
وفرة الموارد الإقليمية	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١
الهيمنة الحضرية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الحيز المكاني	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
العدالة الاقتصادية الإقليمية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تنمية حضرية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	٦٠	٢٦	٢٢	٢٢	١٣	٦	٤	٣	١٥٦

بيانات الجدول رقم (٤) توضح أن هناك تبايناً كبيراً بين تكرار المفردات المكانية بخطة التنمية التاسعة والإستراتيجيات الوطنية للمملكة العربية السعودية. فيُلاحظ أن مجموع تكرارات المفردات المكانية بخطة التنمية التاسعة كان يفوق مجموع الإستراتيجيات الوطنية كلاً على حده بشكل كبير. حيث زاد مجموع تكرارات الخطة التاسعة بأكثر من الضعف عن أكبر مجموع التكرارات في الإستراتيجيات كما الحال في الإستراتيجية الصناعية، وزاد بعشرين ضعفاً عن أقل الإستراتيجيات تكرارا كما هو الحال في إستراتجية النقل. والملاحظة الاخرى الجديرة بالذكر أنه على الرغم من ارتفاع تكرارات المفردات في الخطة التاسعة عن معظم في الإستراتيجيات الوطنية، إلا أن هناك مفردات زاد تكرارها في بعض الإستراتيجيات عن الخطة الخمسية كما الحال في مفردة المدن الكبرى في إستراتيجية التوظيف. أما الملاحظة الثالثة فهي خلو خطة التنمية التاسعة من حوالي نصف المفردات المكانية الداخلة في التحليل (خلوها من ٩ من ١٩ مفردة) على الرغم من وجودها في بعض الإستراتيجيات الوطنية. إضافة الى كل ذلك اشتركت الخطة التاسعة مع الإستراتيجيات الوطنية بخلوها التام من عدد من المفردات المكانية كالهيمنة الحضرية، الحيز المكاني، العدالة الاقتصادية الإقليمية والتنمية الحضرية.

ثالثاً: توافق مفردات البعد المكاني في الخطط الإستراتيجية مع تكراراتها في الإستراتيجية العمرانية.

من أجل الاجابة عن السؤال الثالث وتحقيق الهدف الفرعي الثالث للبحث عُمد إلى تقويم تكرارات المفردات المكانية في الخطط الإستراتيجية الوطنية بدرجة تكرارات الإستراتيجية العمرانية الوطنية. والجدول رقم (٥) يوضح تكرارات الإستراتيجية العمرانية الوطنية بتكراراتها في الخطط الإستراتيجية الأخرى.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في تكرار المفردات المكانية في الإستراتيجية العمرانية الوطنية، حيث تضمنت الإستراتيجية العمرانية على ١٤ مفردة مكانية من أصل ١٩ مفردة مكانية بلغ مجموعها ٢٠٤ مفردة فهي بذلك تفوق كل الإستراتيجيات الوطنية وكذلك الخطة التاسعة مجتمعة في عدد مفرداتها المكانية بأكثر من الضعف. كما لا يوجد إلا عدد قليل جداً من المفردات في الإستراتيجيات الوطنية التي تفوق نظيراتها في الإستراتيجية العمرانية. كما يلاحظ وجود عدد من المفردات المكانية المهمة لم تذكر نهائياً لا في الإستراتيجية العمرانية ولا في الإستراتيجيات الوطنية كالهيمنة الحضرية والتنمية حضرية.

الجدول رقم (٥) تكرار المفردات المكانية في الإستراتيجية العمرانية والإستراتيجيات الوطنية للمملكة العربية السعودية

المفردات المكانية	الإستراتيجيات								المجموع
	العمرانية	الصناعة	الإسكان	التوظيف	الصحة	الاقتصاد	السياحة	النقل	
المدن المتوسطة	٤٦	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٤٨
المدن الصغيرة	٤٣	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٤٨
المدن الكبرى	٤٢	٠	٩	١٦	٢	٠	٠	٢	٧١
محاور التنمية	٢٥	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٣٠
مراكز التنمية	١٧	١	١	٥	٠	٠	٠	٠	٢٤
الحيز المكاني	١١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١
نشر التنمية	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤
العدالة الاقتصادية الاقليمية	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤
تباين التنمية	٣	٢	٠	٠	١	٢	٠	٠	٨
المزايا النسبية	٣	١	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٦
التوازن الاقليمي	٢	٦	٢	١	١	٠	٠	٠	١٢
التنمية المكانية	٢	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٣
حماية البيئة	١	١٢	٣	٠	٢	١	١	١	٢١
العدالة الاجتماعية الاقليمية	١	٠	٠	٠	٢	٠	١	٠	٤
تنمية ريفية	٠	٠	١	٠	٠	٠	٢	٠	٣
التنمية المكانية المستدامة	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢
وفرة الموارد الاقليمية	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١
الهيمنة الحضرية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تنمية حضرية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	٢٠٤	٢٦	٢٢	٢٢	١٣	٦	٤	٣	٣٠٠

ومن أجل التعرف على التوافق بين تكرارات المفردات المكانية للإستراتيجيات الوطنية مع الإستراتيجية المكانية، عُمد إلى توظيف مقياس يتألف من أربع درجات على النحو الآتي: ـ

توافق عالي : مفردات حصلت على نسب تكرارات أكثر ١٠٠٪ من نظيراتها في العمرانية = ٣

توافق متوسط : مفردات حصلت على نسب تكرارات ٥٠-١٠٠٪ من نظيراتها في العمرانية =٢

توافق منخفض : مفردات حصلت على نسب تكرارات ١-٤٩ ٪ من نظيراتها في العمرانية =١

توافق معدوم : مفردات حصلت على نسب تكرارات صفر من نظيراتها في العمرانية = ٠

الجدول رقم (٦) درجة التوافق بين الإستراتيجية العمرانية والإستراتيجيات الوطنية في المفردات المكاني

المفردة	الصحة	الإسكان	الصناعة	الاقتصاد	النقل	السياحة	التوظيف
التنمية حضرية							
الهيمنة الحضرية							
وفرة الموارد الإقليمية							
التنمية المكانية المستدامة							
التنمية ريفية							
حماية البيئة							
التوازن الإقليمي							
مراكز التنمية							
المدن الكبرى							
تباين التنمية							
محاور التنمية							
العدالة الاجتماعية الإقليمية							
المزايا النسبية							
التنمية المكانية							
المدن المتوسطة							
المدن الصغيرة							
نشر التنمية							
الحيز المكاني							
العدالة الاقتصادية الإقليمية							
درجة التوافق الكلية	٤٢٪	٣٥٪	٣٣٪	٣٣٪	٣٣٪	٣٢٪	٢٨٪

توافق عالي — توافق متوسط — توافق منخفض — عدم توافق

مراجعة الجدول رقم (٦) يمكن تسجيل النقاط الآتية: ـ

إن توافق الإستراتيجيات الوطنية مع الإستراتيجية المكانية في تكرارات المفردات المكانية الموزونة، كان ضعيفاً عموماً بحيث لم تصل درجة أعلى توافق موزون لأكثر من ٤٢ ٪ كما في الإستراتيجية الصحية.

عدم التوافق بين معظم الإستراتيجيات الوطنية والإستراتيجية العمرانية في عدد كبير من المفردات المكانية المهمة في تخطيط التنمية المكانية، مثل نشر التنمية والحيز المكاني والعدالة الاقتصادية الاقليمية والمدن الصغيرة والمدن المتوسطة والتنمية المكانية والمزايا النسبية ...إلخ.

إن درجة التوافق العالي بين جميع الإستراتيجيات الوطنية والإستراتيجية العمرانية كانت في مفردتين فقط، هما التنمية الحضرية والهيمنة الحضرية، هذا التوافق العالي يقل تدريجياً لينحصر في إستراتيجية واحدة في مصطلحات التنمية الريفية والتوازن الإقليمي والعدالة الاجتماعية في كل من الصناعية والإسكان والسياحة على التوالي، وينعدم التوافق

تماماً في ثلاث مفردات مهمة جداً في تخطيط التنمية المكانية هي نشر الحيز المكاني والعدالة الاجتماعية.

إن التوافق المتوسط محدوداً جداً وعلى الأغلب في إستراتيجية واحدة وفي مفردة واحدة فقط.

إن التوافق المنخفض هو الآخر محدود في عدد قليل من الإستراتيجيات والغالب في مفردة واحدة فقط .

إن عدم التوافق يظهر بصورة جلية في معظم الإستراتيجيات الوطنية وفي عدد لا يستهان به من المفردات المكانية.

إن الإستراتيجية الصحية تحتل المترتبة الأولى من حيث الاتفاق مع الإستراتيجية العمرانية في درجة التوافق الموزونة في تكرار المفردات المكانية، تلتها الإسكان في المترتبة الثانية ثم كلاً من الصناعة والاقتصاد والنقل بنفس النسبة، وتأتي في المترتبة الثالثة السياحة، وأخيرا التوظيف في المرتبة الرابعة وبنسب ضعيفة انحصرت بين ٤٢٪ و٢٨٪ فقط.

النتائج

١. توصلت الدراسة من خلال مراجعة تفصيلية للدراسات السابقة إلى أن أهم مفردات البعد المكاني في التخطيط الإستراتيجي المكاني هي: ـ

٢. المدن الكبرى، حماية البيئة، التوازن الإقليمي، مراكز التنمية، تباين التنمية، محاور التنمية، المدن الصغيرة، العدالة الاجتماعية الاقليمية، التنمية الريفية، المزايا النسبية، المدن المتوسطة، التنميمة المكانية المستدامة، التنمية المكانية، وفرة الموارد الإقليمية، الهيمنة الحضرية، نشر التنمية، الحيز المكاني، العدالة الاقتصادية المكانية، التنمية الحضرية.

٣. توضح الدراسة أن هناك تبايناً شديداً في تكرار المفردات المكانية بالإستراتيجيات الوطنية للمملكة العربية السعودية، حيث كان تكرار بعض المفردات المكانية أكثر من غيرها، أي أن هناك فروقاً واضحة بين الإستراتيجيات الوطنية في المفردات المكانية بالمملكة العربية السعودية.

٤. تأتي الإستراتيجية الوطنية للصناعة في المستوى الأول من حيث تكرارات المفردات المكانية كل على حده، ففي المستوى الثاني كانت كل من إستراتيجية الإسكان والتوظيف. بينما احتلت بقية الإستراتيجيات المستوى الثالث وهي إستراتيجيات الصحة، وبعيدة المدى للاقتصاد، والسياحة، وللنقل.

٥. إن هناك مفردات مكانية هامة في التنمية المكانية أكدت عليها الدراسات السابقة، لم تذكر او تستخدم في الإستراتيجيات الوطنية للمملكة العربية السعودية وكذلك في الخطة التاسعة وحتى في الإستراتيجية العمرانية، لعل أهمها الهيمنة الحضرية، نشر التنمية، الحيز المكاني، العدالة الاقتصادية الإقليمية والتنمية حضرية.

٦. بينت الدراسة أن هناك تبايناً كبيراً بين تكرار المفردات المكانية بخطة التنمية التاسعة

والإستراتيجيات الوطنية للمملكة العربية السعودية، حيث إن أجمالي تكرار كل مفردة مكانية على حده بخطة التنمية التاسعة كان أكثر بمقدار الضعف من بقية الإستراتيجيات الوطنية، ومع ذلك فإن خطة التنمية التاسعة هي الأخرى خلت تماماً من بعض المفردات المكانية الهامة التي أكدت عليها الدراسات السابقة كالهيمنة الحضرية، الحيز المكاني، والعدالة الاقتصادية الإقليمية، والتنمية الريفية، والتنمية الحضرية ووفرة الموارد الإقليمية.

٧. أوضحت الدراسة أن الإستراتيجية العمرانية الوطنية هي الإستراتيجية الوطنية الوحيدة التي توفر بها أكثر عدد من المفردات المكانية، حيث تضمنت الإستراتيجية العمرانية الوطنية على ١٤ مفردة مكانية من أصل ١٩ مفردة مكانية دخلت التحليل، هذه الأفضلية ليست على مستوى الإستراتيجيات فحسب وإنما ايضاً على مستوى الخطة التاسعة، ولكنها هي الأخرى خلت من بعض المفردات المهمة جداً في التخطيط الإستراتيجي المكاني كموفورات الموارد الإقليمية والهيمنة الحضرية والتنمية حضرية.

٨. إن الإستراتيجية الصحية تحتل المرتبة الأولى من حيث الاتفاق مع الإستراتيجية العمرانية في درجة التوافق الموزونة في تكرار المفردات المكانية.

٩. ينحصر التوافق العالي بين جميع الإستراتيجيات الوطنية والإستراتيجية العمرانية في مفردتين فقط من المفردات المكانية، هما التنمية الحضرية والهيمنة الحضرية.

١٠. ضعف التوافق الموزون بين معظم الإستراتيجيات الوطنية والإستراتيجية العمرانية حيث كان بنسب ضعيفة انحصرت بين ٤٢٪ و٢٨٪ فقط .

والخلاصة أنة يمكن القول بأن الإستراتيجيات الوطنية في المملكة العربية السعودية تفتقر بشكل جلي الى مفردات البعد المكاني للتنمية وإن كان هناك تفاوت واضح فيما بينها. وبما أن البعد المكاني للتنمية يعتبر عصب التخطيط الإستراتيجي الحديث كما تشير الأطر النظرية والدراسات التطبيقية السابقة. لذا ينبغي ان يكون البعد المكاني هو الأساس الرئيس في الخطط الإستراتيجية المستقبلية في المملكة العربية السعودية، إذا ما أُريد تحقيق توازن ونشر للتنمية المستدامة والشاملة على كامل الحيز المكاني للمملكة العربية السعودية والتي تمثل أهم الأهداف الإستراتجية للتنمية الوطنية في اللمملكة العربية السعودية.

إن عدم وضوح متغيرات البعد المكاني في معظم الإستراتيجيات الوطنية ، ربما يعود لضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المسؤولة عن القطاعات المختلفة في مجال التخطيط الإستراتيجي ، ولربما تشتت الجهود في إستراتيجيات منفردة خاصة بكل قطاع ينصب جل تركزها على قطاعاتها ، الآمر

الـذي يتعـارض مـع مفهـوم التخطيـط الإسـتراتيجي الـذي يتضمـن شـمولية الابعـاد الرئيسـة للاسـتدامة كالاقتصـاد و البيئة و الإنسـان والعمران والتكنولوجيا عـلى كامـل الحيـز المـكاني للدولـة ، بحيـث تدمـج الأهـداف الموقعيـة بالأهـداف القطاعيـة القوميـة مـن أجـل بلوغ الهيكل المـكاني للتنمية مسـتوى ملائم يعزز عمليـة التـوازن الاقليمـي ويدعمهـا بشـكل كـفء.

المراجع

المراجع العربية:

الجـارالله، أحمد جـارالله والنعيـم، بندر، تحليـل وتنميط لإمكانـات التنميـة الإقليميـة في المنطقـة الشرقيـة، الدمـام، جامعـة الدمـام، المملكـة العربيـة السـعودية ١٩٩٨م .

الجـارالله، أحمـد جـارالله والضيـوفي، عطيـة، التبايـن الإقليمـي في المملكـة العربيـة السـعودية: تحليـل للبيئـة العامليـة، مجلـة مركـز الوثائـق والدراسـات الإنسـانية، العـدد (١٠)، جامعـة قطـر، ١٩٩٨م.

الخضـيري، عبـد العزيـز، الاسـتراتيجية العمرانيـة الوطنيـة ودورها في تنويع القاعـدة الاقتصادية، نـدوة الرؤيـة المسـتقبلية للاقتصـاد السـعودي، الريـاض، المملكـة العربيـة السـعودية، ٢٠٠٢م.

العسـاف، صالـح، المدخـل إلى البحـث في العلـوم السـلوكية، الريـاض، مكتبـة العبيـكان ، اللمملكـة العربيـة السـعودية، ٢٠١١م.

المـصري، عـماد والسـقا، محمـد، محـور التنميـة الرئيسي في سـورية) دمشـق-حلب (وامتدادهما، دمشق ،جامعـة دمشـق، الجمهورية السـورية، ٢٠١١م.

النفاعـي، خالـد، مركـز النمو وعملية التخطيط للتنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية، الريـاض ،جامعة الملك سعود، المملكـة العربيـة السـعودية، ٢٠٠٦م.

الهيئـة العامـة للتخطيـط العمـراني، إسـتراتيجية التنمية لمحافظات الجمهوريـة إقليم القاهـرة، القاهرة، اللهيئـة العامـة للتخطيـط العمـراني، جمهوريـة مـصر، ٢٠٠٨م.

الوتـار، فاتنـة والوتـار، وفـاء ، المبـادرات والابـداع التنمـوي في المدينـة العربيـة، عـمان ،جامعـة عـمان، المملكـة الأردنيـة الهاشـمية، ٢٠٠٨م.

عبـد الحميـد، عـلي، التخطيـط العمـراني وإدارة الحيـز المـكاني في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة، مجلـة سياسـات، العدد (٩)، معد السياسـات العامة، رام الله، ٢٠٠٩م.

عبدالعـال، أحمـد، المدن الجديـدة والتنميـة الإقليمية في مـصر، المجلـة العلميـة لكليـة الآداب، العـدد (١١)، جامعـة المنيـا، ١٩٩٢م.

غنيـم، عثـمان والعنـاتي، رضـوان، التبايـن التنمـوي الإقليمـي والفجـوة الرقميـة -الحالـة الأردنية، مجلـة الزرقاء للبحوث والدراسـات الإنسـانية ، المجلـد الحـادي عـشر ، العـدد (١) ، ٢٠١١م.

Robson, B. T. Urban Growth: An Approach, Methuen, London, 1973.

Rondinelle, Dhllid A. Applied Regional Methods of Analysis: The Spatial Dimensions of Development Policy. Westview Press, London, 1985.

Aiden J. and Morgan R. Regional Planning a Comprehensive View, Pitman, Great Britain, 1974.

Altrock, Uwe, and others. Spatial Planning and Urban Reinvention, University of Kassel, Germany, 2006.

Local Council of Pegasus. Towards Strategic Spatial Planning in Jamaica: The National Spatial Plan, Kingston, Jamaica, 2011.

Local Government of Ireland. National Spatial Strategy for Ireland, Ministry of Environment and Local Government, Dublin, Ireland, 2002.

Ministry of the Environment. Spatial Planning and Energy, SDSS Spatial development Strategy of Slovenia, Ljubljana, Slovenia, 2004.

Mueller, André. Strategic Spatial Planning in Europe, University of Washington, United State of America, 2009.

Olesen, Kristian. Strategic Spatial planning in Transition, AalborgUniversity, Denmark, 2011.

English Refereces:

Adams, Neil, and others, Regional Development and Spatial Planning in an Enlarged European Union, Ulster University, London, United Kingdom, 2005.

Aiden J. and Morgan R. Regional Planning a Comprehensive View, Pitman, Great Britain, 1974.

Christaller, W. Central Place in Southern Germany. Translated by Basken, C. W., Englewood Cliffs, New Jersey, 1966.

Donald. Morrison Grant. Spatial Development Planning In Indonesia. International Comparative Review National Development Planning Agency (Bappens), 2000.

Friedmann, J.P. "The Spatial Organization of Power in The Development Urban systems" Economic Development and change. 4 m, pp12-50, 1972.

Hansen, Niles "French Regional Planning", OP. Cit, P. 73, 1963.

Hirschman, A. O. The Strategy of Economic Development. Yale University Press, New Haven, 1958.

Myrdal, G. M. Economic Theory and the Under Developed Regions. London, 1957.

Spatial Terms in The Saudi Strategic Plans: Content Analysis Approach

Ahmed Jarallah Al Jarallah **Hussain Ali Hussian Al Rebh**
Department of Urban & Regional Planning
College of Architecture & Planning
University of Dammam
halribh@gmail.com *pro_ajj@hotmail.com*

Received 12/9/2013 ; accepted for publication 4/2/2014

Abstract: Spatial strategic planning played a significant role in the past two decades and got the interest of many actors and disciplines at different levels-global, continental, regional and local. In additions, this interest of strategic planning has been emerging in the kingdom of Saudi Arabia recently. As a result of that, more than seven strategies have been issued to cover different sectors in the kingdom since the beginning of the third millennium.

The aim of this study is to describe and analyze and evaluate spatial terms in Saudi strategic plans based on spatial dimension. Furthermore, spatial dimension considered as an important element in each strategy. Literature reviews were demonstrated the importance of spatial planning through the nineteenth spatial terms which would be identified along with the studies review.

The study employed a content analysis as a method of research and found that there are significant variations in the spatial terms among Saudi strategic plans. In addition, Comparing strategies with the ninth development plan revealed the apparent scarcity of spatial terms in most of the strategies. Finally, evaluating strategies along with urban strategy shows that the vast scarcity of most spatial terms in the numerous strategies. Accordingly, the study is recommended that spatial dimension and spatial terms should be taken in consideration by Saudi decision makers, and strategic planners.

Key words: Spatial Dimension, Strategic Plans, Content Analysis, Kingdom of Saudi Arabia.